موجز قطري

المملكة العربية السعودية

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الرياض @محمد الديغايشيم

تقديم

تشهد مدن المملكة العربية السعودية توسعًا حضريًا سريعًا مع تضاعف سكان الحضر ثلاث مرات تقريبًا من ٩,٣٢ ملايين في ١٩٨٠ إلى ٢٩,٨ مليون في ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يواصل هذا التحضر زيادته ليصل إلى ٩٧,٦٪ بحلول عام ٢٠٣٠، حيث ستصل الرياض (العاصمة) إلى ٨,٢ ملايين وستكون نسبة السعوديين فيها ٧٥٪. في ضوء معدلات النمو الحالية والتقديرات السكانية طويلة الأجل للمملكة، من المتوقع أن يصل النمو السكاني السنوي في المملكة إلى متوسط ٠,٨٧٪ ليصل العدد إلى ما يقرب من ٣١,٤٥٧ مليون في ٢٠٣٠، منهم ٤,٢١٤ مليون شخص غير سعودي. يتركز معظم السكان في الرياض العاصمة، والمدن الثانوية جدة والدمام، والمدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة.

تبرز هنا الحاجة الماسة لمواجهة العوامل الخارجية السلبية والاختلالات الناتجة عن النمو الحضري، مع تعظيم فوائد التوسع الحضري لأقصى حد ممكن من خلال التنمية الإقليمية المتوازنة. مع تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود الحكم، تم تشكيل حكومة جديدة يتبعها مجلس جديد للشؤون الاقتصادية والتنمية الذي وافق بدوره على استراتيجية وزارة الشؤون البلدية والقروية في فبراير ٢٠١٥. وضعت الاستراتيجية الجديدة في الاعتبار اتجاه التنمية المستدامة ونهج البرنامج الحضري الجديد ثلاثي المحاور. تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والمتوازنة والخدمات البلدية المتميزة في سياق من العدل والتنافس في جميع المناطق. وسوف تتطلب ممارسات التنمية الحضرية المستدامة مساحات وآليات أكبر لمشاركة الشعب اهتماماته ومشاغله. تهدف المملكة العربية السعودية إلى الوصول بمدنها إلى مستوى التحضر المستدام الذي من شأنه معالجة هذه العوامل.

سيتحقق هذا من خلال تشكيل بيئات حضرية عالية الكفاءة يمكنها تلبية تطلعات واحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية وتوفير مستويات مرتفعة من المعيشة، بالإضافة إلى المجتمعات المتقدمة والمخطط لها التي يمكنها إشعار جميع مواطني المملكة العربية السعودية بالفخر، كما يمكنهم العمل والعيش بها والتمتع بوسائل الراحة والفرص التي تتماشى مع المعايير الدولية أو تتفوق عليها. عن طريق الاستفادة من مبادئ التحضر المستدام لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والنهج ثلاثي المحاور ومبادرة ازدهار المدينة باعتبارها نقاطًا للانطلاق، ستكون المدن السعودية مؤهلة لمعالجة التنمية الحضرية بطريقة أكثر شمولية ومتعددة الأبعاد.

ويقوم حاليًا برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والأمانة العامة لتخطيط المدن في وزارة الشؤون البلدية والقروية بتنفيذ برنامج مستقبل المدن السعودية، كما يتم تحديد أهدافه ونتائجه المقررة ومخرجاته لتتماشى بالكامل مع الرؤية الجديدة للوزارة بالإضافة إلى أهدافها التي تشمل هدف التنمية المستدامة رقم ١١ وهو «تحويل المدن إلى مدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة».

د / طارق الشيخ

مدير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

المملكة العربية السعودية

قضايا حضرية

مستويات عالية من التحضر

وفقًا لوزارة الشؤون البلدية والقروية، يعيش ما يقرب من ٨٢,١٪ من إجمالي سكان المملكة في مناطق حضرية في حين يعيش ١٧,٩٪ منهم في مناطق ريفية. تبين معدلات التحضر على مستوى المناطق إلى أن ٦ مناطق قد سجلت معدلات تتجاوز ٨٠٪، لتشمل المنطقة الشرقية (٩٣,٢٪) والرياض (٩٠,٩٪) ومكة المكرمة (٨٧,٦٪) والحدود الشمالية (٨٦,٧٪) وتبوك (٨٥,٩٪) والجوف (٨٤,٥٪). كما يمكننا ملاحظة أن ما يقرب من ٧٦٪ من السعوديين يعيشون في مناطق حضرية بينما يعيش ٢٤٪ منهم في مناطق ريفية، أما بالنسبة لغير السعوديين فيعيش ٩٠٪ منهم في مناطق حضرية بينما يعيش ١٠٪ في مناطق ريفية.

الشكل 1: معدلات النمو السنوي في المملكة العربية السعودية

وعلى الرغم من أن المدن الكبيرة قد شهدت نموًا كبيرًا للغاية، إلا أن النمو لم يقتصر عليها وحدها: فقد شهدت المدن الصغيرة خارج الرياض والتجمعات الحضرية الكبرى الأخرى نموًا مماثلاً. ارتفع عدد المدن في المملكة العربية السعودية من ٥٨ مدينة في عام ١٩٣٦ إلى ٢٥٨ مدينة في عام ٢٠٠٤، وارتفع العدد مؤخرًا ليصل في عام ٢٠١٥ إلى ٢٨٥ مدينة موزعة على ١٣ منطقة و١١٨ محافظة.

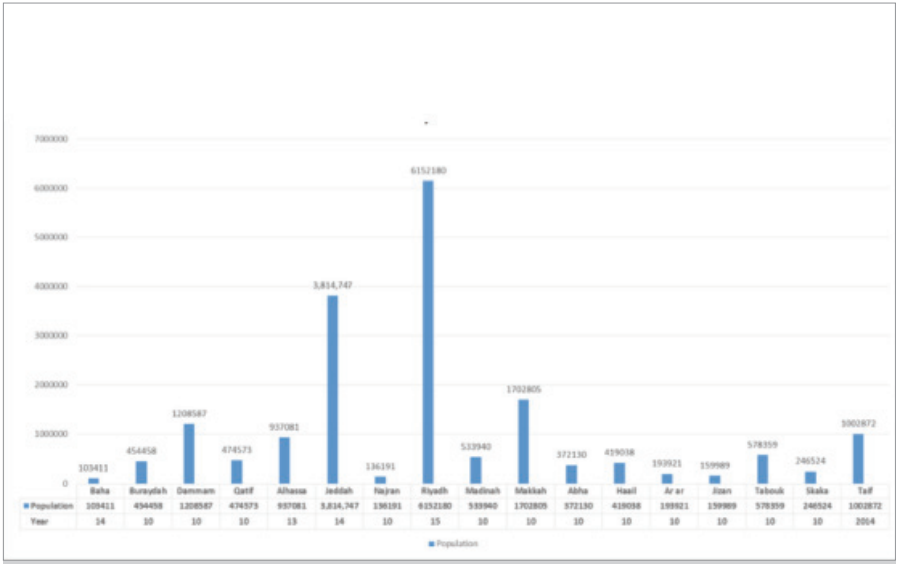

الشكل 2: سكان المدن السعودية - قسم الإحصاء المملكة العربية السعودية

وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يستمر ارتفاع مستوى التحضر ليصل إلى ٩٧,٦٪ بحلول عام ٢٠٣٠. في ضوء معدلات النمو الحالية في المناطق الحضرية على النحو المنصوص عليه في الشكل ١، سيصل عدد سكان الرياض إلى ٨,٢ ملايين شخص، وستكون نسبة السعوديين فيها ٧٥٪. ووفقًا للتقديرات السكانية طويلة الأجل، من المتوقع أن يصل النمو السكاني السنوي في المملكة إلى متوسط ٢,١٥٪. يتركز معظم السكان في الرياض العاصمة، والمدن الثانوية جدة والدمام، والمدينتين المقدستين

مكة المكرمة والمدينة المنورة.

التحديات السكانية

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه المملكة العربية السعودية الآن وفي السنوات المقبلة هو ارتفاع نسبة الشباب حيث وصلت إلى ٦٠٪ من السكان، مما يشكل ضغطًا على الحكومة لتوفر لهم الفرص الاقتصادية وفرص العمل والسكن وخدمات عالية الجودة بالإضافة إلى المدن التي تتناسب مع طموحاتهم. تشكل الفئة التي تقل أعمارها عن ٢٤ ما يقرب من نصف سكان البلاد بينما تشكل الفئة التي تقل أعمارها عن ١٥ ما يقرب من الثلث. في عام ٢٠١٢، كانت الفئة التي تقل أعمارها عن ١٥ تشكل ٣٤,١٪ من إجمالي عدد السكان الذي وصل ٢٩,٩٩ مليون شخص. تمثل نسبة الشباب أقل من ١٥ عامًا بين السعوديين وهي أعلى بكثير من نسبة غير السعوديين داخل البلاد.

إمكانية الوصول للخدمات والبنية التحتية

يتسبب التحضر السريع في زيادة استخدام الموارد المائية، وأنماط الاستهلاك المرتفع، وأنماط الحياة كثيفة الموارد وزيادة التصنيع. يشكل هذا تحديًا لحماية البيئة ومعالجة مشكلة ندرة المياه والتلوث وإدارة النفايات الصلبة والتنوع البيولوجي. ينتج عن هذا الارتفاع السريع في التحضر حاجة السكان لسرعة وجودة وكفاءة الخدمات العامة، وأهمها السكن والمياه الجارية والكهرباء والطرق والصرف الصحي والهواتف. ينشئ عن ذلك تحديًا خطيرًا للسلطات البلدية: تلبية الطلب المتزايد على الخدمات وسرعة الاستجابة في التخطيط الصحيح لتوسعات المدينة والمراكز الحضرية وإعادة تخطيط ملكية الأراضي من جهة ومن جهة أخرى تمكين القطاع الخاص من القيام بدور أكبر في توفير خدمات حضرية عالية الجودة مثل الإسكان والنقل الجماعي. .

Indicator	Central Region	Eastern Region	Western Region	Northern Region	Southern Region
	RIYADH	DAMMAM	JEDDAH	SKAKA	ABHA
Population	5710926 Inhabitants	1031097 Inhabitants	3976368 Inhabitants	273416 Inhabitants	412357 Inhabitants
Population in households	6.2 Person / Family	7.3 Person / Family	5.21 Person / Family	5.7 Person / Family	5.2 Person / Family
Total Number of Families	1052533 Families	163667 Families	763219 Families	47968 Families	73636 Families
Homes to Households Ratio	99.99%	100%	99.80%	99.50%	100%
Urban Footprint area	1297 Km2	800 Km2	647.63 Km2	333 Km2	294.9 Km2
Population Density	2504.98 Person /Km2	1288.87 Prson /Km2	1085.94 Person/Km2	821 Person/Km2	1398.2 Person/Km2
Mean Household Income	34195 $/ Year	42327 $/ Year	25596 $/ Year	28550 $/Year	34835 $/Year
over 65 years inhabitants	130856 Persons	20460 Persons	126937 Persons	6647 Persons	16833 Persons
Youth Population aged 18-23 years	593756 Persons	105259 Persons	931091 Persons	28939 Persons	39548 Persons
Total Work Force in the City	2481691 Persons	410566 Persons	1,518,030 Persons	100264 Persons	144232 Persons
Unemployment	177437 Persons	16743 Persons	64983 Persons	2032 Persons	7210 Persons
Families accessed to Electricity	948554 Families	163667 Families	733625 Families	N/A	48901 Families
Families accessed to Improved Sanitation	483762 Families	163667 Families	230023 Families	19527 Families	43277 Families
Families accessed to Improved Water	920097 Families	163667 Families	641690 Families	17844 Families	40392 Families
Number of persons accessed to the internet	3263976 Persons	6686524 Persons	2265401 Persons	18131 Families	20618 Families

الشكل 3: بيانات حضرية على مستوى المدينة موزعة على مناطق جغرافية في المملكة - دائرة الإحصاءات العامة 2015

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ونتيجة لتزايد أهمية المدن في المملكة العربية السعودية، فقد عقدت اتفاقية بين وزارة الشؤون البلدية والقروية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) لتنفيذ أحد برامج التعاون التقني بعنوان برنامج مستقبل المدن السعودية. يساهم برنامج مستقبل المدن السعودية (FSCP) في وضع رؤية جديدة وإطار تخطيطي استراتيجي لمستقبل حضري مستدام في المملكة العربية السعودية وفقًا للمعايير الدولية وليتماشى تمامًا مع الاستراتيجية الجديدة للبلديات.

يتمركز برنامج مستقبل المدن السعودية في الأمانة العامة لتخطيط المدن في وزارة الشؤون البلدية والقروية، ويهدف إلى تعزيز أداء الأمانة العامة في الاضطلاع بوظائفها لا سيما تلك المتعلقة بتوفير خدمات التخطيط على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. مع أخذ هذا بعين الاعتبار، فإن تحسين التخطيط والتصميم الحضريين بالإضافة إلى التنفيذ الفعلي لنتائج الخطط الحضرية من قبل السلطات والوزارات المنسقة هو محور تركيز برنامج مستقبل المدن السعودية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال اتباع نهج ثلاثي المحاور يقوم على ١) الترويج للتصميمات الحضرية عالية الجودة المدعومة باستراتيجيات التنفيذ العملي التي تتضمن ٢) الأدوات الاقتصادية والمالية و٣) الهياكل المؤسسية والقانونية الفعالة. والهدف هو خلق مدن مزدهرة تتسم بالإنتاجية والمساواة واتكامل الاجتماعي والاستدامة البيئية، بوجود بنية تحتية مناسبة وفعالة وتوفير مستوى معيشة مرتفع.

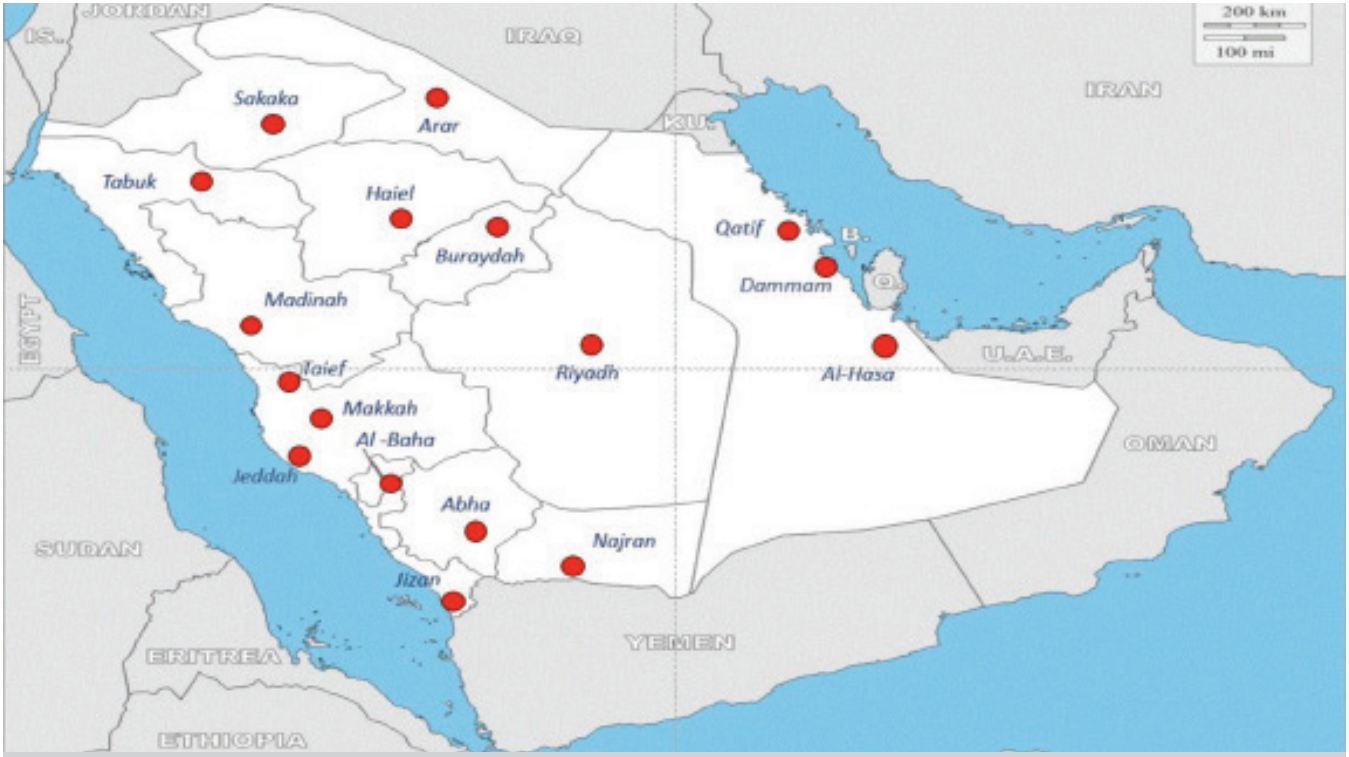

الشكل 4: 17 مدينة للدراسة في المملكة

التخطيط والتصميم الحضريين

يهدف البرنامج إلى تحليل مدى التزام مختلف المدن في تنفيذ الاستراتيجيات المكانية الوطنية والإقليمية وجدوى مثل هذه الاستراتيجيات. كما يركز البرنامج على قدرات الهيئات الإدارية والمؤسسية المحلية وشركاء التنمية على تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات. وهذا يشمل المناقشات مع مختلف شركاء التنمية ومجموعات المصالح من أجل إعادة صياغة رؤية جديدة للتخطيط في المملكة العربية السعودية تقوم على التشخيص الدقيق لكافة التحديات التي تواجه المدن، واستكشاف النمط الحضري الأمثل لتمكين المدن من المنافسة وجذب الاستثمارات، وفتح آفاق جديدة لتنمية المهارات والابتكار والتجديد، وتشجيع مشاركة الجماهير.

وللمشاركة في البرنامج، فقد تم اختيار ١٧ مدينة بناء على الأحجام السكانية المختلفة ومجموعة من القدرات والإمكانات الاقتصادية، وسوف تستفيد هذه المدن وتتعلم من بعضها البعض. يتم الاختيار أيضًا في ضوء سعي المملكة لخلق تنمية إقليمية أكثر توازنًا بين المدن.

يهدف برنامج مستقبل المدن السعودية لتحقيق التحضر المستدام في المملكة العربية السعودية. فهو يساهم في تغيير كيفية تصور التنمية الحضرية ومعالجتها في البلاد من خلال الترويج لبرنامج حضري جديد. والهدف من ذلك في النهاية هو بناء مدن مستقبلية يمكنها تحقيق التوازن بين ثلاثة أهداف أساسية: نوعية الحياة والقدرة على التنافس الاقتصادي وحماية البيئة. فيما يلي بعض الاستراتيجيات الرئيسية التي يستخدمها البرنامج لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة في المملكة العربية السعودية:

I. زيادة التحليل متعدد الأبعاد والقائم على الأدلة للمدن باستخدام مؤشر ازدهار المدينة ومعالجة الزحف العشوائي للمدن والتوسع الحضري بطريقة واعية ومخطط لها.

II. استيعاب الإطار التشريعي والمؤسسي اللازم لإجراء التغييرات المقترحة في كيفية تناول التنمية الحضرية وتقديم توصيات بشأنه.

III. تعزيز العلاقات المؤسسية بين الوزارات والشركاء العاملين في القطاع الحضري. تقييم الثغرات الموجودة في القدرات وتطوير قدرات مصممة خصيصا لأصحاب المصلحة المعنيين.

IV. إشراك وإدماج احتياجات جميع السكان واحتياجات الشباب والمرأة بشكل خاص كجزء من الخطط الحضرية. تعزيز الوعي العام في المملكة بشأن مفهوم المدن المزدهرة والتحضر المستدام. إنشاء منتديات للمشاركة في قضايا التنمية الحضرية السعودية على المستويين المحلي والدولي.

	City	Region		City	Region
1	Riyadh	Riyadh	10	Abha-Khamis Msheet	Asser
2	Makka	Makka	11	Najran	Najran
3	Jeddah	Makka	12	Jizan	Jizan
4	Taief	Makka	13	Haiel	Haiel
5	Madina	Madina	14	Arar	Shamaleia
6	Tabouk	Tabouk	15	Al-Baha	Baha
7	Dammam	Sharkeia	16	Buraidah	Qaseem
8	Al-Hasaa	Sharkeia	17	Sakakah	Al-Gouf
9	Qatif	Sharkeia			

الشكل 5 : مناطق ومدن البرنامج

تحليل الاستراتيجية المكانية الوطنية: من الاستراتيجية المكانية إلى السياسة الحضرية الوطنية

سيتعين أن تكون خطط التنمية أكثر توافقًا مع الاستراتيجية المكانية الوطنية التي بدأتها المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٠ وقامت بتحديثها بعد ذلك في عام ٢٠١٤، كما سيتعين أن تكون متسقة مع الاستراتيجيات والخطط الإقليمية والمحلية، بغية تعزيز التنمية المتوازنة مكانيًا وحماية البيئة، والحد من الزحف العشوائي للمدن. ستحتاج الاستراتيجية إلى التنقيح لأن الاتجاه الرئيسي للاستراتيجية يركز على إنشاء ممرات (شرقية ومركزية وغربية) للتنمية والاستثمار الذي يستهدف المناطق الأقل نموًا، وعلى تخصيص المدن الصغيرة والمتوسطة لتكون مراكز للنمو في المنطقة. هذا الاتجاه، وفقًا لتجارب العالم النامي الأخرى وحسب نموذج التحضر الذي تطور في المدن السعودية، لا يقلل من استهلاك الطاقة وغير قابل للاستدامة بيئيًا كما أنه في النهاية غير فعال من الناحية الاقتصادية. لم ينجح هذا الاتجاه في خفض معدلات البطالة

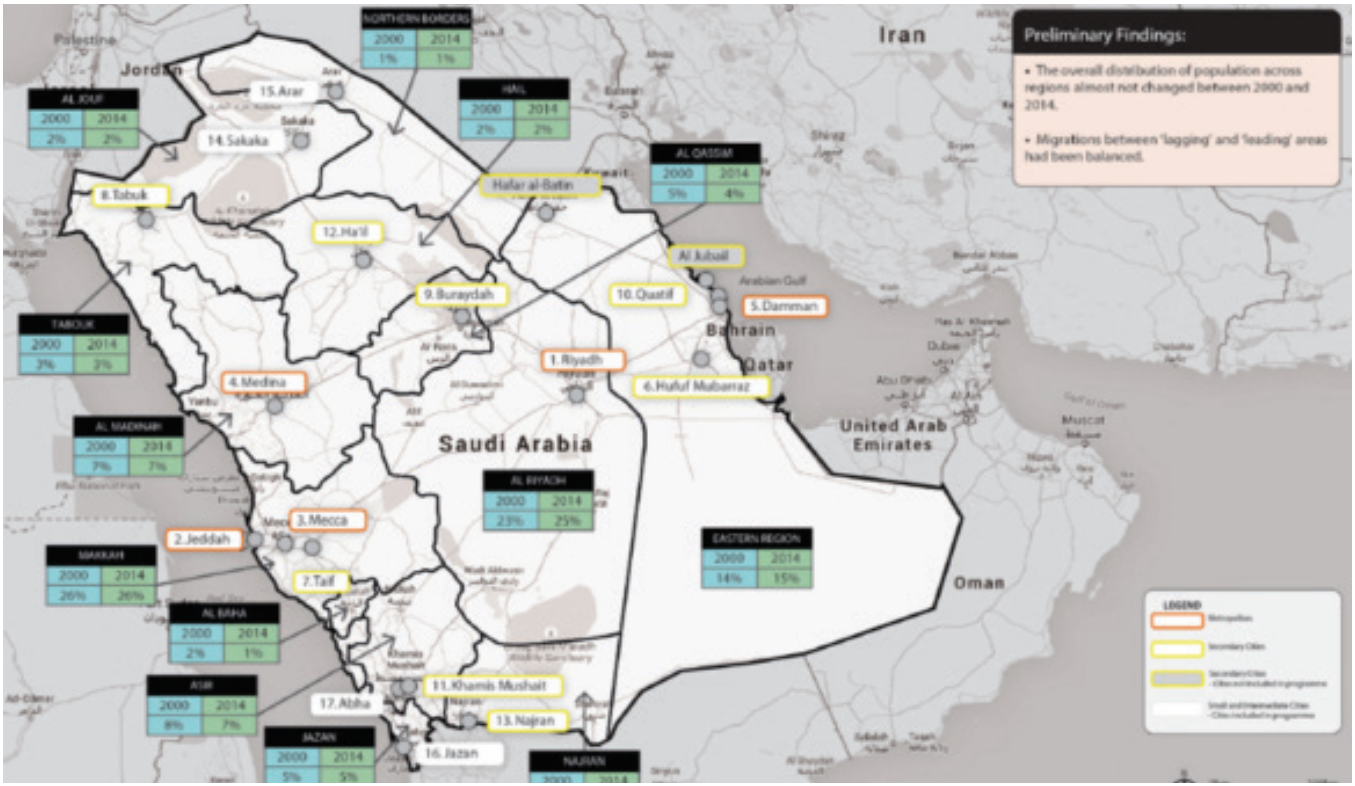

الشكل 5: تحليل النمو السكاني في المدن بالاستراتيجية المكانية الوطنية - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 2015

كما لم يحد من الزحف العشوائي للمدن في المدن الرئيسية (جدة، الرياض)، مما ساعد على زيادة الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية.

فقد حددت جدة على سبيل المثال الكثافات السكانية المتفاوتة وشبكة الطرق المتطورة باعتبارها قضايا كبرى، جنبًا إلى جنب مع التوسع: تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة ١,٧٦٥ كيلو متر مربع - أكبر من بانكوك أو نيويورك - إلا أن عدد سكان كل منهما يبلغ ضعف عدد سكان مدينة جدة. والهدف المعلن من خطتها الاستراتيجية هو تطوير مجموعة أصغر حجمًا من المناطق الحضرية عن طريق استخدام الحدود وما يقرب من ٧٥٪ من الأراضي الشاغرة بداخلها.

تتعامل البلديات مع الإدارة الحضرية اليومية، ولكنها تفتقر الموارد الكافية أو القدرات المناسبة للاضطلاع بوظائف الإدارة الحضرية بأي درجة من درجات الاستقلالية الجوهرية. عدم التنسيق بين الإدارات يؤدي في كثير من الأحيان إلى وجود سياسات متناقضة: على سبيل المثال، فقد أدت سياسة الحكومة الخاصة بمنح أراض مجانية وقروض بدون فوائد لشركات التطوير العقاري، دون التشاور مع واضعي السياسات المكانية، إلى حدوث توسع عمراني غير منضبط.

يوفر برنامج مستقبل المدن السعودية نهجًا شاملاً لتطوير سياسة/استراتيجية حضرية وطنية يقوم بجمع الطاقة المشتتة وإمكانات المراكز الحضرية في إطار منظومة وطنية على مستوى الأقاليم والمحافظات والمدن. ستقوم السياسة الحضرية الوطنية بتنسيق عمل مختلف القطاعات والمستويات الحكومية، ووضع حوافز لممارسات

أكثر استدامة، كما ستوفر أساس مخطط له ومترابط جغرافيًا لعملية تخصيص الموارد.

نحو تخطيط حضري شامل يرتكز على الأشخاص في ١٧ مدينة:

يما زالت ممارسات التخطيط الحضري هي الأقل فعالية بين ممارسات الدولة. الحقيقة القائلة بأن الشكل الحضري للرياض وغيرها من ملاحق المدن السعودية الحديثة قد تطور ليصبح خليطًا من التقسيمات الفرعية المستطيلة بها كثير من الصحة.

ما زال التخطيط الحضري متمركزًا في وزارة الشؤون البلدية والقروية (مع استثناءات محدودة من أربع مدن رئيسية هي الرياض وجدة ومكة والمدينة) - على الرغم من التوسع المتزايد في تغطية المدينة - بما يتماشى في كثير من الأحيان مع الخطط المتقادمة مثل شبكة الطرق فائقة الشبكات. تم الاحتفاظ بهذا رسميًا في الرياض في الخطة الرئيسية الأولى لعام ١٩٧٣، والتي وضعها أحد الاستشاريين اليونانيين على شكل مدينة حديثة وظيفية تطوق إحدى الشبكات. من بين قضايا أخرى، فقد نتج عن هذا انعزال المدينة وفرض خارطة اقتصادية على السكان مما ساند الروابط الاجتماعية على حساب الاقتصاد.

يوصي هذا البرنامج بإطار تخطيط لا مركزي مطور جيدًا يعتمد على تحليلات ١٧ مدينة واستعراضات للخطة، ويقدم مقترحات للحد من التوسع العمراني للمدن والذي تقوده المضاربة العقارية. ومن خلال مختبرات التخطيط العمراني المقدمة في مقترحات المدن المختارة من أجل عمليات التكثيف، سيتم تقديم الربط والتكامل من أجل الحد من خصخصة الحياة السعودية وتفضيل السكن المنفصل. يقوم البرنامج بإجراء مجموعة من الدراسات لوضع إرشادات للتخطيط تتماشى مع المعايير الدولية للحد من التبعية التلقائية والتوسع والتنمية المتناثرة وبناء الطرق الواسعة والنفقات الهائلة على البنية التحتية المكلفة والزيادة التدريجية في الكثافة السكانية. ستتم دراسة الحدود الحضرية بشكل دقيق بناء على نتائج المؤشرات الحضرية لازدهار المدينة، وذلك لوقف وتحسين التقسيم الجزئي غير الضروري للمناطق الخارجية في المدن السعودية (رغم توافر التقسيمات الجزئية غير المطورة بشكل أقرب إلى المركز)، واقتراح التدابير اللازمة لإنفاذ اللوائح بصرامة لمنع المضاربة العقارية.

قدم برنامج مستقبل المدن السعودية حلولاً للأمانة العامة للتخطيط الحضري مستخدمًا قائمة تحققا المختبرات الحضرية لاستعراضات الخطة من أجل تعزيز عملية التقسيمات الجزئية للأراضي لتطوير المجتمعات السكانية متعددة الاستخدامات، والتكثيف، والحد من التوسع، وزيادة الإيرادات البلدية من خدمات تخطيط الأراضي والخدمات الإدارية. ستقدم إحدى دراسات قطاع الأراضي والبناء مبادئ توجيهية قائمة على الأدلة للسياسات وذلك لتحديد وضع السياسة الحضرية الوطنية بشكل جيد. سيعمل البرنامج على إجراء حملة تأييد على مستوى البلاد لتشجيع التخطيط التشاركي والتغييرات التي حدثت في أنماط الاستهلاك ونمط الحياة في السكن، بالإضافة إلى تشجيع الاستخدام الفعال للمساحات.

ولقد أعدت المدن السعودية عددًا من البرامج للارتقاء بالأحياء الفقيرة وتجديد المناطق الحضرية، أما النهج الحالي المعتمد وهو إخلاء الأراضي والممتلكات مقابل الحصول على تعويض، فقد تم تنفيذه في مكة والمدينة والرياض وجدة. إلا أن هذا النموذج الذي نفذته الوكالات الحكومية لم يكن بالحل الأمثل. سيقوم البرنامج، عبر إنشاء مختبرات حضرية في مدن مختارة، بتطوير أدوات التنفيذ لرفع مستوى المشاركة والتجديد بالشراكة مع القطاعين العام والخاص، وتعريف وكالات التجديد بالنماذج الجديدة للشركات الوطنية والدولية في التجديد العمراني وعمليات تحسين الأحياء الفقيرة.

الحد من المخاطر وإعادة التأهيل

التخطيط للمرونة::

إن برنامج مستقبل المدن السعودية يجمع بين استراتيجيات مرونة المدينة والمبادئ التوجيهية للتأهب للتخفيف من حدة الفيضانات والتكيّف معها في المناطق المعرضة للخطر في المدن السعودية. سيوفر البرنامج تدريبًا مهنيًا للمخططين، وسيعمل معهم على تطوير خطط العمل على مرونة المدن، كما سيقترح مجموعة من التوصيات لتعزيز الخدمات من خلال مشاركة القطاعين العام والخاص.

التشريع العمراني

إن وزارة الاقتصاد والتخطيط هي المسؤولة عن التنمية الوطنية، ووزارة الداخلية هي المسؤولة عن سيادة القانون والنظام والإشراف على تنمية المناطق والمحافظات، أما وزارة الشؤون البلدية والقروية، التي أنشئت في عام ١٩٧٥ (١٣٩٥ هـ)،

فهي مسؤولة عن إدارة البلديات في جميع أنحاء المملكة. ومن وظائفها الرئيسية تخطيط المدن وتطوير وصيانة البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والنظافة. تم سن تشريع البلديات بأمر ملكي رقم ٥/M في ١٣٩٧/٢/٦.

في عام ١٩٩٢، صدر قانون المحافظات (المناطق) لتحسين المعايير الإدارية المحلية والتنمية من خلال السلطات المحلية. إلا أنه ما زالت هناك تحديات عديدة. على الرغم من تركيز هذا القانون على التنمية الإقليمية والحضرية من خلال اللامركزية على المستويين الإقليمي والمحلي في إدارة التغيير المحلي والتنمية لتلبية احتياجات السكان والاستفادة من الموارد والأصول المحلية، إلا أنه ليس للمجالس قولاً مؤثرًا في تحديد ميزانية المشروعات أو تنفيذها. عمل هذا القانون على تقسيم المملكة العربية السعودية إلى ١٣ منطقة يرأس كل منها أمير من العائلة المالكة، ولكل منطقة مجلس إقليمي يضم في داخله حكام المنطقة. يتم تعيين رئيس المجلس، الأمير، من قبل الملك ويحمل رتبة وزير. تضم كل منطقة عددًا من المحافظات، ويبلغ إجمالي عدد المحافظات في المملكة العربية السعودية ١١٨ محافظة وبداخل هذه المحافظات ٢٨٥ مجلسًا بلديًا. تتكون عضوية المجلس من الرؤساء المحليين للوزارات القطاعية، ورؤساء الوكالات الحكومية، وعشرة مواطنين وزعماء مدنيين محليين. يحافظ المجلس على القانون والنظام كما يشرف على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تقوم المجالس الإقليمية والبلدية بإعداد الخطط الرئيسية.

بعض السلطات لها وضع خاص في إمارات الرياض ومكة والمدينة لإدارة شؤونها المالية الخاصة، كما أن لها ميزانيات منفصلة عن وزارة الداخلية. في مكة والمدينة، تقوم لجان التنمية بوظائف إدارية مثل التخطيط والتنمية وخدمات التعليم والصحة، وغيرها. لا تزال للحكومة المركزية سلطة حل الحكومة المحلية وإزالة أعضاء المجلس المحلي أو اختيار المقاولين لتنفيذ مشروعات محلية، مما قد ينتج عنه في بعض الأحيان تضارب مصالح.

في عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١، تم إجراء انتخابات لأعضاء المجالس البلدية، وسيتبع ذلك جولة أخرى في عام ٢٠١٥ يُسمح فيها للنساء بالتصويت في الانتخابات وخوضها. في عام ٢٠١٥، كان عدد المجالس النشطة في المدن ٢٨٥ مجلسًا. وقد أثبتت المجالس نجاحها حيث تعقد ٢٤٧١ جلسة طوال العام، وتصدر ٤٩٢ قرارًا تم تنفيذ ٧٠٪ منها في وقت لاحق. كان العدد الإجمالي للأعضاء ١٢١٢، وتم اختيار نصفهم (٥٠٦ عضوًا) بالانتخاب. تم إنشاء إجمالي ١٠٦ مجلسًا جديدًا بعد الانتخابات السابقة. وقامت مجموعة ٦٢ بلدية جديدة بتشكيل لجانًا لتعمل كمجالس بلدية.

لقد تم تنقيح دور السلطات المحلية (البلديات) لتحسين القدرات المحلية من إدارة الخدمات المباشرة يومًا بعد يوم إلى إدارة المدن من كافة أبعاد ازدهار المدن الخمسة. تتطلب التغييرات، التي تتراءى للوزارة الجديدة لاستراتيجية البلديات، والمقترحات الخاصة برؤية حضرية جديدة، تعزيز كل من القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية. يتناول برنامج مستقبل المدن السعودية أوجه القصور المتعلقة بالأداء المؤسسي بحيث يتم تعزيز قدرة المدن السعودية ومؤسساتها وسياساتها وكوادرها الفنية والإدارية بشكل مناسب لتوجيه عملية التحضر المستدام في المملكة. سيقوم برنامج مستقبل المدن السعودية بتحليل كيفية تلبية الأطر التنظيمية لاحتياجات السكان المحليين. وسيقوم بوجه خاص بتحليل قانون المناطق وتشريع البلديات وقانون البناء للتوصية بالمتطلبات التشريعية والمؤسسية من أجل التنفيذ الفعال للسياسات والخطط الإقليمية والمحلية.

الاقتصاد الحضري والموارد المالية البلدية

تعزيز القدرة المحلية لتحقيق كفاءة الاقتصاد الحضري والموارد المالية البلدية:

تعد المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، وهذا يشكل أسس اقتصادها: ٤٥٪ من إجمالي الناتج المحلي و ٨٠٪ من إيرادات الميزانية و٩٠٪ من عائدات التصدير. تحاول المملكة حاليًا تنويع اقتصادها في مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد الطاقة والغاز الطبيعي وتشجيع الاستثمار الخاص لتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين السعوديين، وخاصة الشباب. تعد الرياض هي المركز المالي والسياسي والتجاري للبلاد. فقد نجحت في إنشاء قطاعات مالية وصناعية بارزة باثنين من المجمعات الصناعية الكبيرة وبدعم من الصندوق السعودي للتنمية الصناعية. أما جدة، أكبر ميناء في المملكة وبوابة الوصول إلى مكة، فقد تطورت أيضًا بسرعة كبيرة. فهي تقوم الآن بإعداد خطة استراتيجية لتوجيه التنمية من خلال تحسين البنية التحتية واسعة النطاق، وتعزيز قابلية العيش فيها، واستغلال إمكاناتها كمركز في سوق متسم بالعولمة، والحفاظ على قدرتها التنافسية مع «المدن الاقتصادية» الناشئة الأخرى في البلاد. تعد مراسم الحج كل عام من أكبر مصادر الاقتصاد السياحي في مكة وجدة والمدينة. قامت جدة بتنويع اقتصادها ما بين السياحة والنقل والخدمات اللوجيستية والتعليم والرعاية الصحية والموارد المالية وتجارة التجزئة وتجارة الجملة. تتركز الأنشطة الاقتصادية أيضًا في مدن أخرى. تقع الدمام بالقرب من حقول النفط في البلاد وهذا ما عزز من تطورها. أخذت الخطط الاستراتيجية للعديد من المدن في اعتبارها مثل هذه الأولويات ولكنها لم تستطع تطوير أكثر التكوينات المكانية مثالية في المدن البسيطة والمتوسطة بشكل رئيسي.

في محاولة لنقل النمو الاقتصادي إلى المدن الثانوية، تعمل المملكة العربية السعودية على تحسين البنية التحتية لمنطقة عسير وحائل والهفوف والمدينة المنورة وتبوك والطائف. وتعمل المملكة أيضًا على الاستثمار في تنمية المدن الجديدة. وستركز مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة (تكتمل في ٢٠١٦-٢٠١٨) على تطوير الخبرات التجارية، بدعم من مجموعة مجمعات تجارية وثقافية. في عام ٢٠١٥، سيتم الانتهاء من مدينة للطاقة المتجددة في الرياض. وستركز مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، شمال جدة بمدينة جازان الاقتصادية، على الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا الحيوية والمستحضرات الصيدلانية. وفي حائل، ستصبح مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية أحد مراكز النقل والخدمات اللوجيستية. ومن المقرر أن تكتمل المدينتين في عام ٢٠١٦. توجد أيضًا خططًا قيد التطوير حاليًا لإنشاء مدينتين اقتصاديتين أخرتين، في تبوك وفي المنطقة الشرقية. ويبقى التحدي في نمط تعليم الشباب العاطلين عن العمل لتأهيلهم للحصول على وظائف في سوق تنافسية يترأسها القطاع الخاص للبحث عن أفضل الخبرات.

تعد البلديات هي المسؤولة عن إصدار تصاريح البناء والأعمال، وضمان سلامة الأغذية والصحة العامة، والحفاظ على المتنزهات والأماكن العامة، وإدارة النفايات الصلبة وإزالة الشوارع. توفر الوزارات الوطنية التعليم والخدمات الاجتماعية والإسكان. يتسم تشريع البلديات بالتقييد الشديد على البلديات سواء في منحها فرصًا لهيكلة رسوم خدماتها لتكون واقعية، أو في توليد عائدات لجميع البلديات لتحسين خدماتها بناء على تقديراتها الخاصة أو الشروع في مبادرات يقودها المجتمع.

يقوم البرنامج حاليًا بتحليل نقدي لبرامج الاستثمار والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية والذي يتم توزيعها إقليميًا بهدف ضمان التوزيع العادل لمكاسب التنمية في جميع المناطق. لم يؤثر البرنامج حتى الآن على المجتمع السعودي داخل المدن، وخاصة القوى العاملة التي تبحث عن عمل. وبالإضافة إلى ذلك، سيقترح البرنامج أدوات وحلول مقبولة محليًا لتعزيز الموارد المالية المحلية، كما ستقدم ميزانية تشاركية للبلديات التي لا يمكنها جمع الضرائب، وتعديل الرسوم المحلية لتصبح معقولة وخاصة رسوم تخطيط المدينة وتصاريح البناء ونقل ملكية الأراضي والتقسيمات الفرعية للأراضي وخدمات البلدية.

يقوم البرنامج بإعداد دراسات اقتصادية متعلقة بالتخطيط الحضري بناء على مناقشات تشاورية مع مجموعات الشباب والنساء في المدن. بهدف تحقيق التوازن الصحيح بين مستويات الحكم المختلفة، وتصميم آليات مالية جديدة، واستكشاف مصادر جديدة لرأس المال، وتحسين أنظمة جمع الإيرادات، وتحسين إدارة الميزانية والشفافية. سيقوم البرنامج بتطوير البلديات وتدريب متخصصي التخطيط على آليات جديدة لمعرفة قيمة الأراضي، وتحديد المشروعات القابلة للتمويل التي تجذب القطاع الخاص، وخصخصة عملية جمع العائدات البلدية. سيوصي البرنامج أيضًا بخيارات توليد الدخل بما في ذلك إصدار التصاريح للشركات التجارية، وتشكيل شراكات بين القطاعين العام والخاص، وخصخصة توفير الخدمات البلدية.

تستطيع المدن المخططة والمصممة بشكل جيد حصد تمويل أفضل، ومستويات أعلى من الرفاهية وفرص العمل. أولويات البرنامج هي: مساعدة المدن على تحسين مواردها المالية البلدية، وتحويل الأصول المحلية إلى دوافع اقتصادية، وتعزيز تمكين المجتمع المحلي، والتركيز بقوة على الشباب.

البحوث الحضرية وتنمية القدرات

مؤشرات ازدهار المدن CPI:

القصد من هذا المشروع هو أنه بمشاركة مبادئ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حول التحضر المستدام ومؤشر ازدهار المدن كنقاط مدخلية، سيتمكن المواطنون السعوديون من التطلع إلى مدنهم بطريقة أكثر شمولية ومتعددة الأبعاد حيث يتم تناول الازدهار من ستة أبعاد: الإنتاجية، والبنية التحتية، ونوعية الحياة، والمساواة والبنية الحضرية المستدامة، والمؤسسات، والقوانين والحكم.

هناك إجراءان في البرنامج يهدفان إلى تحليل مستنير للسياسات ومجموعة مكونة من ١٧ خطة عمل (واحدة لكل مدينة مشاركة)، ألا وهي:

I. تحديد المؤشرات ومقدار جمع البيانات على مستوى المدينة من عدة أبعاد للازدهار من خلال استخدام مؤشر ازدهار المدن الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛

II. استعراض ممارسات التخطيط السعودية الحالية والنظر في المبادئ والمقاربات الخاصة ببرنامج حضري جديد.

كما أن العمليات التشاركية المدمجة في البرنامج ستؤدي إلى «تحليل شامل قائم على الأدلة للسياسات وخطط العمل المخصصة»، في دعم مباشر لنتائج البرنامج القطري ١,٢. ستملأ البيانات المجمعة ما يقرب من ١٧ تقريرًا وطنيًا وتقرير المدن السعودية الرئيسية. كما ستفيد هذه المعلومات أيضًا التقرير السعودي القومي لصالح برنامج المستوطنات البشرية. يضم البرنامج مؤشرات متعلقة بنوع الجنس في مؤشرات ازدهار المدن عبر ١٧ مدينة بهدف تحديد أساس لاحتياجات هذه المجموعات السكانية.

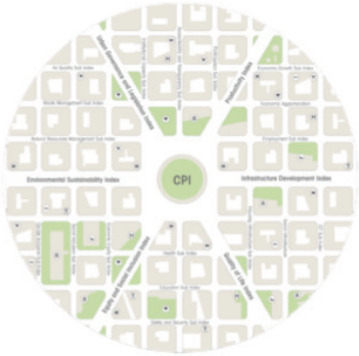

ورش عمل توجيهية نحو مؤشر ازدهار المدن:

أن الهدف من ورش العمل هو حصول المشاركين على معلومات محسنة حول التحديات الحضرية التي تواجه المدن السعودية، وخلق استيعاب أكبر لمتطلبات تطوير وتطبيق مؤشر ازدهار المدن من خلال برنامج مستقبل المدن السعودية. أبرزت الجلسات أهمية المعلومات الخاصة بتخطيط المدينة والإدارة الحضرية لعرض أمثلة عملية للمدن بما فيها تلك التي تستخدم مؤشر ازدهار المدن والتي عالجت المشاكل بشكل ناجح مثل التنمية الاقتصادية والنقل العام وتنشيط المناطق الحضرية وإدارة البيئة الحضرية واستراتيجيات التخطيط الحضري من خلال سياسات تعتمد بشكل أكبر على الأدلة لتعزيز أداء المدن.

تقييم الفجوة:

بدأت دراسة الاحتياجات التدريبية والمؤسسية من خلال إرسال خبراء بناء القدرات في مهمات قصيرة وصولاً للإدارة الرئيسية لبناء القدرات.

حيث تقابل البرنامج بالفعل مع العديد من مسوؤلي وزارة الشؤون البلدية والقروية والإدارات البلدية الكبرى ووزارة التخطيط والجامعات. تم إعداد تقرير أولي حول تقييم الاحتياجات وتقييم الفجوات في بناء القدرات على مستوى المدينة وعلى المستوى الوطني.

الهدف الرئيسي هو زيادة الوعي بين ١٧٨ من المتخصصين في القضايا البلدية والتخطيطية وخبراء المراصد الحضرية في المدن والوزارات والمستشارين المحليين وهيئات التدريس بالجامعات والقطاع الخاص.

القضايا الشاملة: المرأة والشباب

يسلط برنامج مستقبل المدن السعودية الضوء على المساواة والاندماج الاجتماعي باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين للتحضر المستدام مع التركيز على التوزيع العادل وإعادة توزيع فوائد المدينة المزدهرة بالإضافة إلى إشراك المواطنين في عمليات الحكم. وهناك نقطة رئيسية لإطلاق هذا البرنامج وهي تشجيع ممارسات التخطيط الشامل وفرضية أن المدن التي تشارك بشكل أكبر وتستجيب بفعالية لاحتياجات النساء والشباب (وكذلك مجموعات أخرى مثل كبار السن) دائما ما تحظى بمستوى معزز من الرخاء.

ورشة عمل لمؤشر ازدهار المدن الرئيسية بحضور 17 دولة

بناء شراكة مع منظمة يترأسها النساء والشباب في كل مدينة:

عقد البرنامج عدة لقاءات وتعهد بعدد من المهام في أرجاء المملكة. وقد تقابل أيضًا مع شركات ناشئة مختلفة تترأسها النساء والشباب كجزء من تحديد المؤسسات المناسبة للبرنامج. يرد كل هذا بالتفصيل في تقارير منفصلة، حيث يتم تسليط الضوء على نقاط مدخلية خاصة للبرنامج.

ولقد كان الغرض من التخطيط كما يلي:

I. تحديد المجموعات المناسبة لإشراكها في البرنامج.

II. بدء عملية فهم الوقائع والاحتياجات الخاصة بمجموعات سكانية مختلفة.

III. تحديد كيف يمكن أن يصبحوا أبطالاً على المستوى الفردي أو المؤسسي في برنامج مستقبل المدن السعودية. بالنسبة لآخر نقطة، فقد تم الإعلان عن البرنامج بالفعل للمتدربين والاستشاريين والمرشحين للفريق الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية (AGGI) والمجلس الاستشاري للشباب (YAB).

سيتم الاضطلاع بمهمة تخطيط جديدة كل شهرين لإتمام التمرين لمجموعة مدن البرنامج الكاملة التي يبلغ عددها ١٧ مدينة.

إنتاج مؤشرات المرأة والشباب:

التزم البرنامج بتأكيد البيانات الخاصة بالشباب والنساء للتحفيز المدن السعودية نحوسياسات وخطوات أكثر استنارة واستجابة، وتهيئة الظروف لقياس التقدم المحرز في الحاضر والمستقبل.

لقد اتفقنا مع نظيرنا الوطني على أن يكون لدينا ٥ مؤشرات للشباب باعتبارها جزء من مؤشر ازدهار المدن وسيتم التعاقد مع مؤسسة WARIF لصياغة وجمع هذه المؤشرات، باعتبارها مؤسسة ممثلة للشباب في لجنة الموئل الوطنية.

وقد تم عقد لقاء أول مع ممثلي شبكات التحضر المستدام المختار للمرأة السعودية من الجامعات والقطاع الخاص حول كيف يمكن أن يكون مؤشر ازدهار المدن أكثر مراعاة للجنسين، وللنظر إلى البيانات المقسمة على العمر والجنس، حيثما أمكن ذلك. تعد هذه مساهمة هامة في مؤشر ازدهار المدن بصفة عامة، حيث توجد مساحة كافية لتعزيز تحليل المرأة والرجل في المدن. أشار اللقاء بشكل خاص إلى ضرورة إجراء تحليل مجزأ على الجنسين لفرص العمل بعد التخرج في مدن البرنامج؛ والقدرة على تحمل تكاليف النقل واستخدام الشوارع كساحات عامة.

الحملة الحضرية الوطنية: «ديرتي مسؤوليتي»

يدعو برنامج مستقبل المدن السعودية بين مجموعات الشباب السعودي والمرأة السعودية في مختلف المدن السعودية إلى التحضر المستدام للمدن والأحياء الخضراء المتصلة والمتكاملة والملائمة للعيش فيها والمنتجة والعادلة والذكية. يتشارك البرنامج مع المؤسسات الأكاديمية والجامعات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ووزارة البلديات ووزارة التخطيط ووزارة الإسكان في الدعوة لإجراء نقلة نوعية في تخطيط المدن والأماكن العامة وإدارتها. في اليوم العالمي للمدن، أطلق البرنامج جنبًا إلى جنب مع حملة مدينة مجتمع العمران مسابقة بين طلاب الجامعات السعودية حول طموحاتهم بشأن ساحة عامة مفتوحة كمدخل لإعادة إحياء المدينة التي يريدونها.

خلال زيارة إلى بريدة، كجزء من رسم خريطة المنظمات النسائية

الشريك الرئيسي

وزارة الشؤون البلدية والقروية

رأس صاحب السمو وزير الشؤون البلدية والقروية وفد المملكة إلى الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي (WUF) المنعقد في نابولي بإيطاليا خلال سبتمبر ٢٠١٢ (شوال ١٤٣٣ هـ)، والذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «UN-Habitat».

خلال اللقاءات الثنائية بين معالي الوزير وسعادة وكيل الوزارة مع مسؤولي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ضمن فعاليات المنتدى، تم اقتراح فكرة توقيع اتفاق متبادل مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لوضع استراتيجية تخطيط حديثة ورؤية معاصرة للمدن السعودية.

تم طرح الاقتراح على صاحب السمو لالتماس المساعدة من تجربة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومشاركة كل من وزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط.

ونتيجة لذلك، تم توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتنفيذ «برنامج المدن السعودية».

نظرة مستقبلية

يهدف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، من خلال برنامج مستقبل المدن السعودية، إلى المساهمة في تحقيق التحضر المستدام في المملكة من خلال دراسة وتحليل الوضع الحالي في المدن السعودية فيما يتعلق بإمكاناتها وقدراتها لتوفير بيئة حضرية مستدامة. سيقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تحليلاً للتشريع الحضري والبنية التحتية المؤسسية في المدن السعودية، ومدى القدرة على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الحضرية التشاركية.

يهدف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى المساهمة في تحقيق التحضر المستدام في المملكة من خلال إعداد خطة استراتيجية مفصلة وإطار للمشروعات التجريبية ليكون بمثابة خارطة طريق للتطور التدريجي نحو مدن سعودية مستدامة.

الهدف الأسمى لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هو المساعدة في تطوير رؤية جديدة وإطارًا للتخطيط الاستراتيجي، من أجل مستقبل حضري مستدام في المملكة، حيث يتم السعي وراء تحقيق المعايير الدولية وتقبل الشركاء الوطنيين والمحليين لها.

الحملة الحضرية الوطنية: "ديرتي مسؤوليتي"

حقوق الطبع © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) 2016

جميع حقوق الطبع محفوظة
.(برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل
صندوق بريد: 30030 00100 نيروبي، كينيا
(الهاتف: 254-020-7623120 (المقر الرئيسي

www.unhabitat.org

إخلاء المسؤولية القانونية

إن التسميات وعرض المواد في هذا التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأية دولة، أو إقليم، أو مدينة أو منطقة أو أي سلطة من سلطاتها، أو فيما يخص حدودها أو تخومها أو نظامها الاقتصادي أو درجة تقدمها. ويمكن إعادة النشر دون موافقة مسبقة شريطة الإشارة إلى المصدر.

إن الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أوالأمم المتحدة أوالدول الأعضاء.

صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج مستقبل المدن السعودية
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
الأمم المتحدة، الحي الدبلوماسي، الرياض
الهاتف: +٩٦٦ (١١) ٤٨٨ ٥٣٠١
الفاكس: +٩٦٦ (١١) ٤٨٨ ٥٣٠٩

UN HABITAT

www.unhabitat.org